الموازنة الدورية في الفكر المالي الإسلامي

« إحدى السياسات المقترحة لعلاج الأزمات الاقتصادية »

للباحث: تيسير الناعس معيد في كلية الشريعة

ملاحظة: الخيانة العلمية حرام شرعاً، فلا يجوز انتحال عمل لأي باحث أو كاتب، ولا يسمح بأن يُنتحل ما ينشره الموقع، أو أن يَنتحل أحدٌ ما لغيره لينشره في الموقع.

بسم الله الرحمن الرحيم

المبحث الأول: ماهية الموازنة الدورية وخصائصها

إن تطور دور المالية العامة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، أوجب إعادة النظر في قواعدها بما يتوافق مع دورها المعاصر، ومن ثم استلزم الأمر إعادة النظر في قواعد الموازنة العامة، التي تعد إحدى أهم عناصر المالية العامة.

- **المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة**

يطلق مفهوم الموازنة في اللغة على معنيين؛ الأول التقدير، والثاني المساواة والمحاذاة[1].

أمَّا مفهوم الموازنة العامة وظهورها في الفكر المالي فإنه يعكس دورًا اقتصاديًا للدولة تقوم به؛ لتحقق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، وقد تعددت وجهات نظر المدارس الاقتصادية في ذلك، فالمدرسة التقليدية ارتأت في الحرية الاقتصادية للفرد، وإبعاد الدولة عن المسرح الاقتصادي، سبيلًا لتحقيق التوازن الاقتصادي.

أمَّا المدرسة الكينزية؛ فقد دعت الدولة إلى التدخل الاقتصادي؛ بعد أن ظهرت الأزمات الاقتصادية في مطلع القرن التاسع عشر.

إن التطور الحاصل في دور الدولة الاقتصادي، قد انعكس على مفهوم الموازنة العامة، وقواعدها.

(١) ابن منظور، جمال الدين محمد، **لسان العرب**، ٦مج ٥٥ج، تحقيق : عبد الله علي الكبير وآخرون، طبعة جديدة محققة ومذيلة بفهارس مفصلة (القاهرة : دار المعارف، [د. ت])، «مادة وزن».

ففي المذهب الطبيعي –العشوائي–، يرى أنصاره أن التوازن الاقتصادي يتحقق بشكل عفوي، ودون أي تدخل من الدولة، وهذا يتطلب منها ممارسة دور حيادي في النشاط الاقتصادي؛ فيكون دورها محصورًا في ثلاثة أمور: الدفاع، الأمن، والعدالة.

وقد بقي هذا المذهب سائدًا حتى أزمة الثلاثينيات من القرن الماضي، وتبين حينها أن **قانون المنافذ** –كل عرض يخلق طلب مساوٍ له– لم يعد قادرًا على علاج الأزمات الاقتصادية.

إذًا؛ في ظل سيادة مبدأ **"الدولة الحارسة"**، كان دور السياسة المالية مقتصرًا على القيام بالنشاطات الاقتصادية الضرورية، التي لا مطمح للأفراد بالتنافس بها.

وبالتالي: كان مفهوم الموازنة العامة لا يتجاوز كونه تقديرًا مسبقًا لنفقات الدولة الضرورية، في حدود الضرائب المتحصلة.

فعلى قدر الضرائب المتحصلة تُحدد النفقات، وهذا يجعل الموازنة العامة تظهر دائمًا بوضع متوازن، دون ظهور فائض أو عجز في مواردها.

وموارد الدولة تقتصر على الإيرادات السيادية المتمثلة بالضرائب والرسوم، التي تجبيها الدولة بموجب سلطاتها وامتيازاتها، دون اللجوء إلى الإيرادات الاستثنائية الأخرى؛ كالقروض العامة والإيرادات النقدية.

ونفقات الدولة تقتصر على المصالح الإدارية التي تمكن الدولة من ممارسة وظائفها الأصلية، دون أن يؤثر على النشاط الاقتصادي التنافسي للأفراد.

وقد بقيت هذه القواعد ثابتة وحاكمة للنشاط الاقتصادي طوال القرن التاسع عشر وخلال السنوات الأولى من القرن العشرين، حيث كانت تمثل المظهر الأساسي للسياسة المالية. فوصل الأمر بالحفاظ على هذه القواعد إلى حد القدسية التي لا يجوز المساس بها.

لكن **أزمة الكساد العالمي** عام /١٩٢٩م/ وما تلاها من أزمات متلاحقة، قد كشفت عجز قانون المنافذ عن علاج هذه الأزمات الاقتصادية، فانهار المذهب الحر، وولد على أعقابه المذهب الكينزي الجديد.

ويتمثل هذا المذهب الجديد –الكينزي– بالدعوة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي؛ من خلال الموازنة العامة.

وهذا يتطلب من السياسة المالية دورًا ماليًا جديدًا يتدخل في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي انعكس على مفهوم الموازنة العامة وقواعدها.

فانتقلت وظيفة الموازنة العامة من الحفاظ على التوازن الحسابي بين النفقات والواردات إلى الحفاظ على التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

حيث يجري تحديد النفقات أولًا، ثم تحدد الواردات ثانيًا، وهذا يسمح للموازنة أن تظهر متوازنة أو فائضة أو في عجز.

وتعددت واردات الدولة لتشمل الضرائب والرسوم والقروض العامة والإصدار النقدي.

وتخطت وجوه الإنفاق الضروريات، لينتقل دور الدولة في ظلها من الحياد إلى "**التدخل**".

وبالتالي فإن إعداد الموازنة العامة وتنفيذها قد تأثر بالأزمات الاقتصادية، وبالأفكار التي قدمت لعلاجها، كما سبق.

لكن الدور الريادي الذي تقوم به الدول على الصعيد الاقتصادي عمليًا، بالإضافة إلى الانتقادات الكبيرة التي وُجهت لصناعة التوازن في الفكر التقليدي –جعلت طرح مبدأ الحرية الاقتصادية من جديد؛ لعلاج الأزمات الاقتصادية، أمرًا مستبعدًا في الفكر الاقتصادي المعاصر.

حيث كل الأفكار التي تُطرح لعلاج الأزمات، تطالب الدولة بالتدخل؛ للتخفيف من آثار الأزمة من جهة، ولإجراء التصحيحات الاقتصادية من جهة أخرى.

وعلى الصعيد العملي، فإن الأزمة المالية العالمية التي لا نزال نعيش تداعياتها إلى اليوم، قد أعادت من جديد المطالبة بدور فعَّال للدولة تقوم به لمواجهة تداعيات هذه الأزمة، وقد برز هذا الدور في الدعم المتنوع الذي قدَّمته الحكومات لاقتصادياتها، في سبيل التخفيف من تداعيات الأزمة الحادة على اقتصاداتها.

فالدولة تمارس سياستها المالية من خلال الموازنة بشكل رئيس، وهذا ما جعل من الموازنة أداة لتنظيم التطور الاقتصادي واستقرار الحالة الاقتصادية.

وقد أخذت الموازنة العامة في ظل الدولة المتدخلة تؤدي دورًا تزداد أهميته في الحياة الاقتصادية، ويبدو من خلال كونها **أداة للاستقرار الاقتصادي ووسيلة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية**.

وقد أخذ التوازن الاقتصادي باعتباره إحدى السياسات المالية التي تنتهجها الدولة من خلال الموازنة، صورًا وأشكالًا عديدة؛ كالموازنة الدورية وسياسة العمالة الكاملة، تتلاءم مع دور الدولة الجديد ويرافق تطور الوقائع الاقتصادية والاجتماعية.

فالموازنة الدورية هي إحدى المفاهيم الحديثة للتوازن الاقتصادي. **فما الموازنة الدورية؟**

- **المطلب الثاني: مفهوم الموازنة الدورية**

إن المفهوم الذي تبنَّاه الفكر التقليدي حول التوازن الاقتصادي، يفترض حالة اقتصادية ساكنة ومستقرة للاقتصاد القومي خلال فترة تنفيذ الموازنة، متجاهلًا أي ديناميكية أو حركة للحياة الاقتصادية، وهذا ما جعل من التوازن بعد الأزمات التي أصابت الاقتصاد ضيقًا بمفهومه، صعبًا في تحقيقه وتطبيقه، الأمر الذي أفقد هذه النظرية الكثير من قيمتها على الصعيد الاقتصادي.

إن مرحلة الاستقرار الاقتصادي الذي ساد في القرن التاسع عشر، قد ساعد على توفير شروط ومتطلبات التوازن الاقتصادي آنذاك، لكن الأزمات الاقتصادية التي عصفت العالم في عشرينيات القرن العشرين، قد حالت دون تحقيق متطلبات التوازن التقليدي.

ولم يقتصر الأمر عند هذا، بل أصبح التمسك بسياسة التوازن التقليدية، سياسة مالية مخالفة للسياسة العقلانية السليمة التي يجب على الدولة إتباعها.

فأصبحت المناداة بالتوازن الاقتصادي ضمن كل الظروف والمعطيات، تُوصِل إلى نتائج سيئة على الصعيد الاقتصادي، فسياسة التوازن التقليدية تقضي زيادة الإنفاق والرخاء في فترة الازدهار الاقتصادي؛ لأن واردات الدولة تزداد، وتؤدي في فترات الركود إلى زيادة الركود الاقتصادي؛ لأن واردات الدولة تنخفض، فكان – في ظل الأزمات– توازن النفقات والإيرادات يساهم في زيادة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الدولة.

إذًا، لم يعد مناخ تطبيق نظرية التوازن الاقتصادي التقليدية متوافرًا في ظل الأزمات من جهة، ولم تعد نتائج التمسك بها محققةً سوى تأزيم الأزمات من جهة أخرى.

وقد أدى هذا إلى البحث عن سياسة جدية للتوازن الاقتصادي في ظل الأزمات، تقوم الدولة بتنفيذها من خلال الموازنة العامة.

وهذه السياسة الجديدة تدعى بالموازنة الدورية، باعتبار التوازن القائم في هذه الموازنة يعتمد على نظرية الدورات الاقتصادية، وحركية النشاط الاقتصادي. **فما الدورات الاقتصادية؟**

نظرية الدورات الاقتصادية:

تقوم هذه النظرية على ملاحظة أن الحياة بكافة جوانبها لا تسير بمستوى معين، أو برتابة واحدة، فالحياة الدنيا تُعطي مرةً وتمنع أُخرى، تضيق مرة وتزهر أخرى (...).

وهذه الملاحظة ليست موجودة منذ الأمس واليوم، حيث هناك الكثير من آيات القرآن الكريم تشير إلى ذلك، منها قول الله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الانشراح: ٥-٦].

وإلى هذا المعنى أشار إخوان الصفا: "واعلم يا أخي أن الإنسان كثير التلون، قليل الثبات على حال واحد، وذلك أنه قلَّ من الناس من تحدث له حال من أحوال الدنيا، أو أمر من أمورها من غنى إلى

فقر، أو من فقر إلى غنى، أو من حضر إلى سفر، أو من عزوبة إلى تزويج، أو من ذل إلى عز، أو من عطلة إلى شغل، أو من بؤس إلى نعمة، أو من رفعة إلى ضعة، أو من ضعة على رفعة، أو من صناعة إلى تجارة، أو من صحبة قوم إلى صحبة آخرين، أو من رأي مذهب إلى مذهب، أو من شباب إلى شيخوخة، أو من صحة إلى مرض، إلَّا ويحدث له خلق جديد وسجية أخرى"(٢).

فالديناميكية والحركة هي إحدى سنن الحياة، والاعتقاد بخلاف ذلك شطط في التفكير وقصور في النظر، وجهل بأحد أهم أركان الحياة(٣).

والحياة الاقتصادية لا تشذ عن هذا، فهي تخضع لتقلبات متجددة مستمرة، بين غنى أو فقر، إقبال أو إدبار، استقرار أو أزمات.

ثم وجد الاقتصاديون أن هذا الدوران يعيد نفسه في كل مرة تقريبًا، فينتج عن كل دورة حالة توسع وحالة تقلص.

فتتضمن **المرحلة الأولى (التوسع)** خروج الاقتصاد من مرحلة الكساد، ويبتدئ الانتعاش الاقتصادي؛ ليشمل الإنتاج والدخل والعمالة، ثم تصل الحالة الاقتصادية إلى طور الرخاء؛ وذلك بوصول الإنتاج إلى مستويات مرتفعة أو عمالة كاملة.

أمَّا **المرحلة الثانية (التقلص)** فتبدأ الحالة الاقتصادية فيها بالانخفاض والانكماش عن المستوى الذي وصلت إليه في طور الرخاء، ثم يتابع المستوى الاقتصادي التقلص حتى تصل الدورة الاقتصادية إلى آخر أطوارها وهو الكساد.

فالدورة الاقتصادية: هي فترة زمنية تعيش فيها الحالة الاقتصادية أربعة مراحل: انتعاش، رخاء، انكماش، وركود.

وليس تحديد الكم الزماني للدورة الاقتصادية بمفيد عمليًا؛ لأنه يبقى خاضعًا لتوقعات مستندة إلى دورات اقتصادية ماضية، قد تصيب أو قد تخطئ بشأن الدورات اللاحقة.

لكن **المفيد والمراد هو آلية استثمار هذه المراحل الاقتصادية** في بناء موازنة الدولة؛ لتقوم الدولة من خلالها بتحقيق التوازن الاقتصادي.

---

(٢) رسائل إخوان الصفا، ج١: طبع ببلدة بمبئ في محلة بهيندي بازار بمطبعة نخبة الأخيار.١٣٠٥هـ. ج٢ – ٤: طبع بيروت: دار صادر[د.ت])، ج٤، ص٤٧.

(٣) والمثال على ذلك النظرية السياسية عند أفلاطون، حيث كان يرى أن أفضل حالات المجتمع المثلى هي تلك الحالة التي يكون فيها المجتمع ثابتًا مستقرًا. زكريا، فؤاد "ترجمة ودراسة"، **جمهورية أفلاطون** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م)، ص٨٠.

وطبقًا لهذه الوقائع، تقوم السياسة المالية بتخفيف العبء الضريبي وزيادة الاستثمارات أثناء الركود الاقتصادي؛ ولو كان ذلك على حساب عجز الموازنة. أمَّا في مراحل الانتعاش والرخاء، فتقوم السياسة المالية بدعم الضرائب وتخفيض النفقات العامة.

وبذلك تفرض الموازنة الدورية على الدولة إتباع سياسة مالية دورية، تكون فاعلة في الحالة الاقتصادية، وتمنع الآثار السلبية للدورات الاقتصادية.

إذًا، الموازنة الدورية تتبنى آلية تعتمد على الدورة الاقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي تختلف عن الموازنات الأخرى في نظرتها لمسألة زمنية تحقيق التوازن الاقتصادي، فبينما تهدف الموازنة في الفكر التقليدي إلى تحقيق التوازن كل سنة مالية، فإن الموازنة الدورية توسع الإطار الزمني لتحقيق هذا التوازن ليشمل دورة اقتصادية قد تستغرق أكثر من عشر سنوات.

فتتناول الموازنة الدورية سنوات عديدة، وتستهدف التوازن الاقتصادي عن طريق تعاون الموازنات الفائضة في سنوات الازدهار والموازنات العاجزة في حال الأزمة، بحيث يؤدي هذا التعاون في آخر الأمر إلى تعادل الموازنة الدورية عن طريق المقاصة بين الوفر والعجز.

فالموازنة الدورية تفرض على السياسة الاقتصادية تحقيق التوازن الاقتصادي بين مراحل الدورة الاقتصادية.

- **المطلب الثالث: خصائص الموازنة الدورية**

إن تطور مفهوم التوازن الاقتصادي قد أبدع فكرة الموازنة الدورية القائمة على أساس نظرية الدورات الاقتصادية؛ لذلك تبدو خصائص هذه الموازنة كالآتي[٤]:

١. تقوم الأصول العلمية لفكرة الموازنة الدورية على تطوير سياسة التوازن الاقتصادي، والعمل على إيجاد جسر يربط بين فترة الازدهار وبين فترة الركود.

فزيادة النفقات العامة عند الركود الاقتصادي من شأنه أن **يزيد الاستثمارات** ثم **تزداد الإيرادات** الضريبية عمومًا. بينما النفقات التي تخصصها الدولة عند الازدهار الاقتصادي يجب أن تعطي آثارها في سنوات الأزمة؛ لتخفيف الآثار التي يمكن أن تنجم عن الركود.

فتصبح الموازنة أداة للتدخل في الحالة الاقتصادية ووسيلة لتغيير الأوضاع الاجتماعية، ويتشكل من تفاعل الموازنة المالية مع الحالة الاقتصادية والوضع الاجتماعي مثلث يسيطر على الأوضاع العامة ويمنع الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن ترك الحالة الاقتصادية لمقدرات العرض والطلب والسوق.

(٤) بشور، عصام، **توازن الموازنة العامة** (جامعة دمشق: كلية الحقوق، ١٤٠٤ - ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤ - ١٩٨٥م)، ص١٣٦ - ١٤٥.

٢. تقوم الموازنة الدورية على سياسة تأخذ الدولة فيها بيد الاقتصاد المتأزم، إذ هي **موازنة علاج الأزمات**، حيث تعالج الدولة من خلالها النقص في الطلب بإيجاد طلب إضافي، وتحافظ على النشاط الاقتصادي بحده الأعلى الممكن وتتبنى سياسة مضادة للدورات الاقتصادية، تستطيع أن تتخطى الأزمة والركود بزيادة حجم النفقات العامة التي تزيد من حجم الطلب، فتظهر بذلك سياسة جديدة قوامها اعتماد الدولة على العجز في الموازنة الناتج من خلال إجراءات مواجهة الحالة الاقتصادية النابعة من حالة الركود. كما تستطيع الدولة تحقيق وفر في حالة الرخاء بسد العجز الأصلي في فترة الركود.

٣. الموازنة الدورية وسيلة فعالة لانتظام الحالة الاقتصادية وتخطي دورات الركود والازدهار التي تتعاقب على الاقتصاد الوطني، **فتخفف الموازنة من أثر الدورات الاقتصادية** وتؤمن حالة من الاستقرار الاقتصادي.

٤. الموازنة الدورية نابعة من الحالة الاقتصادية وتتعلق بها، تزدهر بازدهارها وتعاني معاناتها، وتعمل في الوقت نفسه على ضبطها والتأثير فيها.

٥. ترتبط الموازنة الدورية بالحالة الاجتماعية للدولة، فتحاول التخفيف من حدة البطالة، وتعمل على تحقيق نوع من العمالة الكاملة، وتضع بذلك الأهداف الاجتماعية في المكانة الأولى.

٦. الموازنة الدورية تقبل العجز في فترة اقتصادية تبدأ بالركود؛ ليكون ذلك عاملًا لإنعاش الحالة الاقتصادية، حيث يتحقق الوفر في فترة لاحقة هي الازدهار، وينتج بنهاية الفترتين المتعاقبتين توازن مالي صحيح مبني على أساس توازن الحالة الاقتصادية والاجتماعية.

٧. تعمل الموازنة الدورية على التوفيق بين سياستين، الأولى السياسة التي تتبعها الحكومة لمكافحة الدورات الاقتصادية وذلك بزيادة النفقات العامة أثناء الركود والكساد ولو كان على حساب التوازن، والثانية السياسة القائمة على أساس توازن الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة السنوية للدولة.

٨. تحاول الموازنة الدورية توسيع الإطار الزمني للتوازن، فهي لا تتطلب توازنًا سنويًا بين الإيرادات والنفقات، بل تقيم على أنقاض هذه الفكرة توازنًا بين النفقات والإيرادات في نهاية كل دورة اقتصادية.

٩. تمكن الموازنة الدورية الدولة من القيام برد فعل للحالة الاقتصادية، وعدم الاستسلام للحالة السائدة، فتجنب الأحوال الاقتصادية التدهور بشكل أعمق، فتكون ناظمًا للحالة الاقتصادية، وعاملًا للاستقرار الاقتصادي، ومحافظًا على النمو المتواصل.

١٠. تقوم الموازنة الدورية على أساس حلول التوازن الاقتصادي مكان توازن الموازنة السنوي.

١١. الموازنة الدورية لا تعني إطلاقًا قبول العجز في فترة الركود الاقتصادي، ولكنها تقوم على أساس أن الفترة الزمنية الاقتصادية المؤلفة من دورة اقتصادية كاملة من المفروض أن تحقق وفرًا يتعادل مع العجز، فالوفر والعجز نتيجتان طبيعيتان للدورة الاقتصادية، والمفروض أن يتحققا خلالها.

١٢. إن فكرة التوازن بقيت ثابتة في الموازنة الدورية وفي الموازنات السنوية، فالموازنة يجب أن تحقق التوازن وتقوم على أساسه، لكن ما يميز الموازنة الدورية عن غيرها أنها استطاعت أن توفق بين تطور الحالة الاقتصادية خلال فترة الدورة وبين مفهوم التوازن، بحيث إن النتائج المالية الإيجابية الناتجة عن فترة الازدهار الاقتصادي سوف تعوضه النتائج المالية السلبية الناتجة خلال فترة الركود.

١٣. تقضي الموازنة الدورية على حياد المالية العامة ومنع تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وتقع حينها على الدولة وظيفة جديدة هي منع الحالة الاقتصادية من التأرجح صعودًا وهبوطًا.

١٤. تمكن الموازنة الدورية الدولة من تعويض النقص الذي تعاني منه الحالة الاقتصادية في رؤوس الأموال المتوافرة في السوق نتيجة إحجام الفعالية الاقتصادية الفردية عن توظيف رؤوس أموالها، وأخذ المبادرة لإنشاء مشاريع جديدة، فتزيد الدولة من النفقات العامة وتتجنب حالة الركود الاقتصادي التي تسبق وقوع الأزمات الاقتصادية.

١٥. في ظل الموازنة الدورية تستطيع الدولة إعطاء نظرة جديدة للموازنة تقوم على أساس إنساني صرف، لا تحدد حجم النفقات العامة وفق الموارد المتاحة، وإنما وفق عامل إنساني، وهذا يقتضي أن تكون الموازنة وسيلة لتشغيل اليد العاملة في المجتمع.

١٦. يمكن للدولة أن تنظر إلى الموازنة على أنها وسيلة للقضاء على تقلبات الحالة الاقتصادية وتموجاتها، فتتصدى الموازنة للدورات الاقتصادية، وتحاول منع تحقيق آثارها السلبية، وتؤمن بذلك الاستقرار الاقتصادي، وهو الأمر الذي تدعو الموازنة الدورية إلى تحقيقه.

فالموازنة الدورية تمكن القائمين على السياسات الاقتصادية من أخذ دور إيجابي في تنظيم الحالة الاقتصادية والعمل على استقرارها.

المبحث الثاني: أصول وقواعد إعداد الموازنة الدورية في الفكر المالي الإسلامي

إن ارتكاز قاعدة التوازن الاقتصادي على الدورات الاقتصادية في ظل الموازنة الدورية، تطلب بيان الأصول والقواعد التي يتطلبها إعدادها.

• المطلب الأول: أصول الموازنة الدورية في الفكر المالي الإسلامي

إن الموازنة الدورية باعتبارها موازنة مواجهة أزمات؛ لذلك فإن مفهومها نجده في الفكر المالي الإسلامي عند الأزمات الاقتصادية الكبرى التي طالعتنا بها إحدى مصادره، التي يستدل بها الباحثون في الاقتصاد الإسلامي على سبق الفكر الإسلامي في معرفة الموازنة العامة.

وأُولى تلك الموازنات الدورية، تلك الموازنة التي أعدَّها نبي الله يوسف عليه السلام؛ لمواجهة أزمة الجفاف التي اجتاحت مصر، عندما كان وزيرًا لماليتها آنذاك، وقد بيَّن لنا القرآن الكريم من خلال آيات عديدة، الخطة التي اعتمدها يوسف عليه السلام لإدارة الأزمة، ويقترب هذا البيان بل يتطابق مع المفهوم الحديث للموازنة الدورية.

وثاني تلك الموازنات، الموازنة التي أعدَّها الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ لمواجهة أزمة القحط (عام المجاعة) والطاعون (عمواس).

أولًا . الموازنة الدورية التي أعدها يوسف عليه السلام لمواجهة أزمة القحط

لقد نصَّ القرآن الكريم على هذه الموازنة، فقال الله تعالى﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ* قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالِمِينَ * وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ * قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ﴾[سورة يوسف: ٤٣ – ٤٨]

التحليل الاقتصادي للنص السابق:

يتبين من الآيات السابقة أن عُمُر الدورة الاقتصادية كان أربع عشرة سنة، تقسم إلى قسمين:

أ- سبع سنوات لمرحلة التوسع (الانتعاش والرخاء): حيث يعم فيها الخير، وتكثر الأرزاق.

ب- سبع سنوات لمرحلة التقلص (الكساد والركود): يعم في هذه السنوات الجفاف وتقل الأرزاق.

وقد تم إعداد الموازنة بشكل مضاد لمراحل الدورة الاقتصادية؛ فتقوم الدولة وقت الرخاء بتقليص الإنفاق، وإيجاد فائض في الموازنة تدخره الدولة للسنوات العجاف، وهذا ما تم في مرحلة الرخاء، فقد قام يوسف عليه السلام بادخار الفوائض، والاحتفاظ بها؛لمرحلة التقلص والركود، تقول التوراة في سفر التكوين الإصحاح الحادي والأربعين: (فيجمعون جميع طعام هذه السنين الجيدة القادمة ويخزنون قمحًا تحت يد فرعون طعامًا في المدن ويحفظونه. ٣٦ فيكون الطعام ذخيرة لسبع سني الجوع التي تكون في أرض مصر فلا تنقرض الأرض بالجوع). أمَّا وقت الركود فتقوم الدولة بصرف الفوائض المالية التي

جمعتها وقت الازدهار؛ للتخفيف من آثار الحالة الاقتصادية، وهو الأمر الذي قام به يوسف عليه السلام وقت التقلص، تقول التوراة في سفر التكوين الإصحاح الحادي والأربعين: (وابتدأت سبع سني الجود تأتي كما قال يوسف. فكان جوع في جميع البلدان. وأما جميع أرض مصر فكان فيها خبز. ٥٥ ولما جاعت جميع أرض مصر وصرخ الشعب إلى فرعون لأجل الخبز فقال فرعون لكل المصريين اذهبوا إلى يوسف. والذي يقول لكم افعلوه. ٥٦ وكان الجوع على كل وجه الأرض. وفتح يوسف جميع ما فيه طعام وباع للمصريين).

وقد فصَّل الطرطوشي -نقلًا عن كتاب قبطي نقل إلى العربية، جميع نفقات وواردات الدولة في عهد موسى عليه السلام، ثم قال[٥]: (ولما يُصرف في نفقات فرعون الراتبة لسنته مائتا ألف دينار، تكون النفقات على ما تقدم تفصيلها تسعة آلاف ألف وثمانمائة ألف دينار، ويحصل بعد ذلك ما يتسلمه يوسف الصديق عليه السلام ويُحصِّله لفرعون في بيت المال لنوائب الزمان أربعة عشر ألف ألف دينار وستمائة ألف دينار).

فهذه الموازنة التي أعدها نبي الله يوسف عليه السلام كانت موازنة تراعي الدورات الاقتصادية، تتدخل فيها بعكس المرحلة إن كانت ازدهارًا أو ركودًا، وتلك هي الموازنة الدورية.

ثانيًا . الموازنة الدورية التي أعدها الخليفة عمر بن الخطاب لمواجهة أزمة عام الرمادة

إن مواجهة أزمة القحط التي استمرت ست سنين في عهد عمر بن الخطاب[٦]، قد وُوجهت بإعداد موازنة دورية للتخفيف من آثارها أيضًا، والحفاظ على التوازن الاقتصادي، وبيان ذلك:

أ- ما تناقلته كتب الخراج عن بيان سبب امتناع عمر رضي الله عنه من تقسيم أرض السواد على الغانمين؛ لادخار ريع هذه الأرض وصرفه عند توقف موارد الجهاد بعد توقف الفتوح. فمورد الخراج قد احتفظ به ليصرفه في وجوه النفقات التي كان الجهاد يسدها قبل توقف الفتوح. فيقول عمر رضي الله عنه[٧]: "ولكنْ رأيت أنه لم يبق شيء يفتح بعد أرض كسرى (...) وقد رأيت أنْ أحبس الأرضين بعلوجها وأضع عليهم فيها الخراج وفي رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فيئًا للمسلمين: المقاتلة والذرية ولمن يأتي من بعدهم. أرأيتم هذه الثغور لا بد لها من رجال يلزمونها، أرأيتم هذه المدن العظام -كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر- لا بد لها أنْ تشحن بالجيوش، وإدرار العطاء عليهم. فمن أين يُعطى هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعلوج ؟"

(٥) محمد بن محمد بن الوليد الفهري، **سراج الملوك** ([د.م]: [د.ن]، ١٣٩٩هـ)، ص١٢٦.

(٦) الداودي، أحمد بن نصر، **كتاب الأموال**، ط١، تحقيق ودراسة ومقارنة : رضا محمد سالم شحادة (بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م)، ص١٠٩.

(٧) أبو يوسف، **كتاب الخراج** (بيروت : دار المعرفة، [د. ت])، ص٢٥.

إذًا، أوجد عمر بن الخطاب رضي الله عنه مورد الخراج حال الرخاء؛ لمواجهة أزمة مالية تصيب موارد الدولة بالنقص، وهي متمثلة بوقف الفتوحات.

فقد امتنع عمر ﷺ عن قسمة السواد بين الغانمين؛ لتأمين مورد مالي ثابت للدولة، فقال: "ولكني أتركها خزانة لهم يقتسمونها"(٨).

ب- أمَّا زمن الرمادة، حيث عمَّ الجدب والقحط أرجاء الحجاز، فقد تصدت الدولة لمواجهة هذه الأزمة بعد أن لجأ الناس إليها، بالأمور الآتية:

١- **على مستوى النفقات العامة:** أنفق أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ ما بقى في بيت المال من الطعام والمال حتى نفد(٩)، "فيجب على السلطان أنه متى وقعت رعيته في ضائقة أو حصلوا في شدة وفاقة أنْ يعينهم لاسيما في أوقات القحط وغلاء الأسعار (...) فينبغي حينئذ للسلطان أنْ يعينهم بالطعام ويساعدهم من خزائنه بالمال"(١٠).

بالإضافة إلى هذا، فإنه أرسل كتبًا إلى ولاة مصر والشام والعراق؛ ليرسلوا إليه فوائض بيت المال(١١).

٢- **على مستوى موارد الدولة:** أمر الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بتأخير جباية الصدقات(١٢).

التحليل الاقتصادي لفعل الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

إن التوازن الاقتصادي الذي قامت به الدولة كان على أساس الدورات الاقتصادية، وليس على أساس التوازن السنوي، فالدولة في زمن الرخاء كانت تحتفظ بفوائض مالية تنفقها أيام الشدة، فإن جاء الركود -لأي سبب-، تدخلت الدولة لتؤثر في الحالة الاقتصادية، وذلك بصرف الفوائض التي جمعتها أيام الرخاء، وهذا ما قام به الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ لمواجهة الأزمات، وتلك هي الموازنة الدورية.

- **المطلب الثاني: قواعد إعداد الموازنة الدورية في النظام المالي الإسلامي**

---

(٨) **صحيح البخاري**، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، رقم : ٤٢٣٥، ج٥، ص٩٦.

(٩) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، **فتوح البلدان** ([د. م : د. ن : د. ت])، ص٢١٧- ٢١٨؛ ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل الدمشقي، **البداية والنهاية**، ٩ج، ط٣، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي (بيروت : دار الفكر، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، ج٥، ص١٦٧، ٢٧٦- ٢٧٧.

(١٠) الغزالي، محمد بن محمد، **التبر المسبوك في نصيحة الملوك**، راجعه : سامي خضر (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية، [د. ت])، ص٨٤.

(١١) التيجاني حمودي، صلاح، "معالجة الخليفة عمر بن الخطاب لمشكلة المجاعة في عام الرمادة"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي** المجلد (١) (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م): ص ص٧٩- ١٠٢.

(١٢) التيجاني حمودي، صلاح، "معالجة الخليفة عمر بن الخطاب لمشكلة المجاعة في عام الرمادة"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي** المجلد (١) (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م): ص ص٧٩- ١٠٢.

يرى الفكر المالي ضرورة توافر عدة قواعد عند إعداد الموازنة، وهذه القواعد تيسر مهمة اعتماد الموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية، كما إنها تيسر مهمة الرقابة على تنفيذ الموازنة، **وهذه القواعد هي:**

١. **قاعدة سنوية الموازنة:** أي إن المدة التي توضع وتنفذ فيها الموازنة سنة كاملة، وهذا ما يتفق مع دورة الإيرادات والنفقات، وبناءً على هذه القاعدة فإن الموازنة يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية(١٣).

إن محاولة الموازنة الدورية توسيع الإطار الزمني للتوازن، لا يعني أن الموازنة الدورية تتخلى عن سنوية الموازنة، فهي تحافظ على تنظيم موازنة سنوية، لكنها لا تشترط تحقيق التوازن سنويًا. بل توسع من الإطار الزمني لهذا التوازن، فتقيمه في نهاية الدورة الاقتصادية بدل نهاية السنة المالية. أي أن التوازن يتحقق في نهاية فترة زمنية تتألف من عدة سنوات ومن موازنات متعددة، والقصد من كل ذلك عدم استسلام الموازنة للحالة الاقتصادية السائدة، بل أن تعمل الموازنة لتصحيح الحالة الاقتصادية والتدخل في فترات الركود لتحاول أن تعيد التيار إلى مجراه الأصلي، وتكون الموازنة ناظمًا للحالة الاقتصادية(١٤). يقول الإمام الغزالي: "فلا يأخذن مالًا كثيرًا، بل ما يتمم كفايته من وقت أخذه إلى سنة، فهذا أقصى ما يرخص فيه، من حيث إن السنة إذا تكررت تكررت أسباب الدخل"(١٥). أي: أن الحد الأقصى الذي لا ينبغي أن تزيد عنه فترة الإنفاق هو السنة أو الحول، ولا ينبغي أن تمتد إلى أكثر من ذلك زمنيًا(١٦).

٢. **قاعدة تعدد الموازنات العامة:** لئن كان الفكر المالي المعاصر يؤمن بضرورة وحدة الموازنة العامة' فإن الفكر المالي الإسلامي يؤمن بعكس ذلك، وهو تعدد الموازنات.

ويرجع السبب في تعدد الموازنات إلى الإيرادات وكيفية إنفاقها؛ ذلك أنه قد وردت بعض الإيرادات في القرآن الكريم بالتحديد المطلق، وتناول بعضها الآخر السنة الشريفة، وتناول جزأها الأخير الخلفاء الراشدون بما قدموه من تشريعات متكاملة تم تطبيقها في الدولة الإسلامية(١٧).

---

(١٣) عدلي ناشد، سوزي، **المالية العامة** النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٣م)، ص٢٨٤؛ بشور، عصام، **الأصول العلمية لتنظيم الموازنة** (جامعة دمشق: كلية الحقوق، ١٤٠٢ – ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢ – ١٩٨٣م)، ص٣٤.

(١٤) بشور، عصام، **توازن الموازنة العامة**، ص١٤٠.

(١٥) الغزالي، محمد بن محمد، **إحياء علوم الدين** (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م)، ص٢٣٠.

(١٦) عبد الفتاح الأبجي، كوثر، "الموازنة في الفكر المالي الإسلامي"، **الإدارة المالية في الإسلام** (عمان: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية – مؤسسة آل البيت، ١٩٩٠م): ج٣، ص١١٢٩ – ١٢١٥.

(١٧) عبد الفتاح الأبجي، كوثر، "الموازنة في الفكر المالي الإسلامي"، **الإدارة المالية في الإسلام**: ج٣، ص١١٢٩ – ١٢١٥؛ محمود الكفراوي، عوف، **سياسة الإنفاق العام في الإسلام وفي الفكر المالي الحديث** دراسة مقارنة (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، [د.ت])، ص٥٦٩ – ٥٧٠؛ إبراهيم يوسف، يوسف، **النفقات العامة في الإسلام**: دراسة مقارنة (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٠م)، ص٣٢٠ – ٣٢١.

٣. **قاعدة العمومية:** يقصد بهذه القاعدة أن يذكر في الموازنة العامة مجموع النفقات والإيرادات دون ربط خاص بينهما(١٨).

وقاعدة العمومية بهذا المفهوم لا تصلح للتطبيق إلَّا على الإيرادات الاجتهادية —الفيء والخراج والجزية وعشور التجارة.

أمَّا الإيرادات المحددة المصارف كالزكاة والنذور والكفارات وأخماس الغنائم، فلا تقبل تطبيق قاعدة العمومية عليها. إذ؛ هي إيرادات حددت النصوص القرآنية وجوه إنفاقها(١٩).

٤. **قاعدة التوازن:** إن مفهوم الموازنة الدورية يقوم على الخروج عن التوازن الحسابي الذي ساد في الفكر المالي التقليدي، إلى مفهوم جديد يوسع الفترة الزمنية التي يجب أن يتحقق فيها تعادل النفقات والإيرادات، وهو الدورة الاقتصادية.

فالموازنة الدورية لا تهدف إلى تحقيق توازن سنوي، لكنها تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي كل دورة اقتصادية.

وبناءً عليه، فإن الموازنة الدورية لا تعني إطلاقًا قبول العجز في فترة الركود الاقتصادي، ولكنها تقوم على أساس أن الفترة الزمنية الاقتصادية المؤلفة من دورة اقتصادية كاملة، من المفروض أن تحقق وفرًا يتعادل مع العجز، فالوفر والعجز نتيجتان طبيعيتان للدورة الاقتصادية، والمفروض أن يتحققا خلالها.

فالأمر لا يقتصر على تنظيم موازنة خاسرة على أمل تعويض ذلك في المستقبل، وإنما الأمر يقوم على أساس نظرية اقتصادية يعتقد أنصارها أن الواقع أثبت صحتها وهي فترة ركود تعقبها فترة ازدهار. وعجز الموازنة أو وفرها ليس سوى نتائج طبيعية وانعكاسات مالية لهذه الدورة الاقتصادية، والموضوع هو امتداد في الفترة الزمنية بحيث تتأقلم الموازنة مع تطورات الحالة الاقتصادية وتبدُّلاتها(٢٠).

إذًا، فكرة التوازن بقيت ثابتة، لكن إطارها الزمني قد توسع إلى دورة اقتصادية بدلًا من سنة محاسبية.

- **المبحث الثالث: أساليب تطبيق الموازنة الدورية وصعوباته في الفكر المالي الإسلامي**

تؤثر مراحل الدورة الاقتصادية التي تمر بها الحالة الاقتصادية على طريقة تطبيق الموازنة الدورية، بين مرحلة الازدهار ومرحلة الركود. بالإضافة إلى أن الشروع في التطبيق له مصاعب ترجع إلى نواح عديدة.

- **المطلب الأول: أساليب تطبيق الموازنة الدورية**

---

(١٨) عبد الواحد، السيد عطية، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة** النفقات العامة —الإيرادات العامة —الموازنة العامة دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م)، ص١٢٩٩.

(١٩) عبد الفتاح الأبجي، كوثر، "الموازنة في الفكر المالي الإسلامي"، **الإدارة المالية في الإسلام**: ج٣، ص١١٢٩ – ١٢١٥.

(٢٠) بشور، عصام، **توازن الموازنة العامة**، ص١٤٠.

هناك طريقتان لتطبيق فكرة الموازنة الدورية، حسب المرحلة الاقتصادية، فإذا شرعت الدولة بتطبيق الموازنة الدورية في مرحلة الازدهار الاقتصادي، فإنها تكون قد اعتمدت أسلوب احتياطي الموازنة، أمَّا إذا بدأت بتطبيق الموازنة في مرحلة الركود الاقتصادي فإنها تستخدم طريق الاعتمادات المسبقة، كما يأتي:

أولًا: احتياطي الموازنة:

عندما تبدأ الدولة تطبيق الموازنة الدورية أثناء فترة الازدهار فإنها تكون في حالة تستطيع من خلالها تحقيق احتياطي يمكنها من تمويل العجز الذي سيتحقق في المستقبل عند حلول فترة الركود الاقتصادي. ولا يقتصر دور الوفر ضمن إطار السياسة المالية على تمويل العجز وحسب، وإنما يساعد أيضًا على مواجهة الحالة الاقتصادية أثناء فترة الازدهار.

فبواسطة هذا الوفر تستطيع الدولة أن تسحب من الدورة الاقتصادية كمية من النقود، فتمنع تشكيل كتلة نقدية ضاغطة على الحالة الاقتصادية، وتشكيل احتياطي للمستقبل يمكنها من التأثير في حالة الركود دون أن تضطر إلى زيادة الضرائب أو لضغط النفقات.

فالموازنة الدورية تعمل على تشكيل احتياطي تقتطعه من النقود المتداولة والفائضة عن حاجة الاقتصاد الوطني أثناء فترة الازدهار، لتعيد هذا الفائض الاحتياطي إلى الدورة الاقتصادية أثناء فترة الركود، عندما تستدعي الحالة ذلك.

ويستدعي تطبيق هذه السياسة تجنب أمرين:

أ- زيادة النفقات العامة بدعوى فيض الإيرادات.

ب- تخفيض العبء الضريبي.

فيجب المحافظة على الوفر المتحصل في مرحلة الازدهار لتغطية العجز الذي سيحصل في مرحلة الركود، ويمكن أن يتم ذلك بإنشاء صندوق يعادل بين الزيادة والنقص في الإيرادات، ويتصدى للنتائج المالية التي ستحصل من جراء تبدل الحالة الاقتصادية.

ومن المشكلات التي تصادف تطبيق سياسة الموازنة الدورية هي قدرة الحكومة على تحمل الضغوط والحفاظ على الأموال الاحتياطية، حيث يشكل الاحتياطي المدخر حافزًا لزيادة النفقات العامة، فيجب على الدولة عدم تبديد هذه الوفورات بتخصيصها لنفقات غير عقلانية اقتصاديًا، ويجب عليها ثانيًا المحافظة على مقومات هذا الصندوق وعلى الأموال المودعة فيه.

وقد قدمت اقتراحات للمحافظة على أموال الصندوق الاحتياطي؛ منها فتح حساب لدى المصرف المركزي للدولة بالفائض الذي يتحقق، ومنها شراء ذهب أو قطع أجنبي بهذا الفائض، ومنها تجميد هذا الفائض في الخزينة المركزية[٢١].

وأسلوب احتياطي الموازنة قد طبقه يوسف عليه السلام في سبيل مواجهة الأزمة الاقتصادية التي نبَّأه الله بها، حيث بدأ تطبيق الموازنة الدورية والحالة الاقتصادية **في إقبال وازدهار**، **فقام في هذه المرحلة بالآتي**[٢٢]:

- بإنشاء قسم إداري لتخزين الحبوب وعمل دفاتر وكشوفات يومية وشهرية عن هذا الجانب من المخازن والمستودعات.
- تخصيص جهة إدارية لمراقبة هذه المخازن و كذلك الأسواق والإشراف على المكاييل التي تعطي كل ذي حق حقه بواسطة المراقبة الإدارية.
- إنشاء قسم المحاسبة والإحصاء، وذلك لتزويد يوسف عليه السلام بكل التقارير اليومية والشهرية عن الباقي من المخزون والمخطط له سنوياً حسب الخطة.
- . إنشاء إدارة مالية لتحصيل الأموال والمقايضات ثم حفظها في الخزينة العامة للدولة.

أمَّا في **مرحلة الركود**، **فقد قام بالأمور الآتية**[٢٣]:

- إنشاء جهاز اقتصادي لتوزيع القمح أو التبادل التجاري مع الشعوب المجاورة لمصر.
- أخذ في المتابعة الشهرية والسنوية الدورية لمقاييس ارتفاع وانخفاض منسوب المياه في النيل حتى تسير خطته الزراعية على أسلوب علمي سليم.
- متابعة المحاصيل الزراعية المنتجة سنوياً من مصر؛ حتى يتسنى ليوسف عليه السلام احتساب استهلاك جزء من هذا المحصول، والآخر يحفظ في المستودعات التي بناها.
- إن متابعة النيل والزراعة أدى إلى حسابات دقيقة دورية في غاية الأهمية والمتابعة الدورية الحسابية لذلك ولمعرفة حركة المخزون من القمح سواء الوارد أو المنصرف طوال الشهر (...) فمعرفة رصيد المخزون عامل هام.

---

(٢١) الحليسي، نواف، **المنهج الاقتصادي في التخطيط لنبي الله يوسف عليه السلام**، التاريخ الاقتصادي من خلال القرآن الكريم (١)، ط٢ ([د.م]: [د.ن]، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م)، ص١٤٥ – ١٤٧.

(٢٢) الحليسي، نواف، **المنهج الاقتصادي في التخطيط لنبي الله يوسف عليه السلام**، ص٣١١؛ سالم بدر، سوسن، **إدارة ومعالجة الأزمات في الإسلام**، ط١ (القاهرة: دار النشر للجامعات، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، ص٢٨ – ٢٩.

(٢٣) الحليسي، نواف، **المنهج الاقتصادي في التخطيط لنبي الله يوسف عليه السلام**، ص٣١٢ – ٣١٤.

إذًا، قد طبق نبي الله يوسف عليه السلام **احتياطي الموازنة**، كأحد طرق إعداد الموازنة الدورية؛ لمواجهة الأزمة الاقتصادية.

ثانيًا: الاعتمادات المسبقة:

عندما تبدأ الدولة تطبيق الموازنة الدورية أثناء فترة الركود فإنها لا تملك حينئذ احتياطات تغذي بها النفقات اللازمة لمواجهة الحالة الاقتصادية، فتعمد الدولة إلى إتباع أسلوب الاعتمادات المسبقة؛ وهي عبارة عن قروض غرضها تمويل الاعتمادات لدعم الحالة الاقتصادية، وعلى حساب الوفر الذي سيتحقق فيما بعد عند حلول الازدهار.

وتَقْدُم الدولة على تطبيق الموازنة الدورية أثناء فترة الركود؛ استشعارًا منها بضرورة تبني سياسة من شأنها وقف حالة التدهور الاقتصادي.

فتلجأ الدولة إلى الموارد الاستثنائية –القروض– لحقن نفقاتها الاعتيادية بهذه الموارد الجديدة المحرضة على النشاط الاقتصادي.

وهذا يتطلب من الدولة أن تضع خطة لوفاء هذه القروض، فتتجنب تراكم العجوز إلى ما لا نهاية، وبذلك يتميز اللجوء إلى القروض العامة ضمن إطار هذه السياسة بأنه عمل منظم ومحدد منذ فترة الازدهار الاقتصادي(٢٤).

وهذا الطلب موضع إجماع بين الفكر المالي المعاصر والإسلامي، حيث يشترط الفكر المالي الإسلامي لإجازة اللجوء إلى القروض العامة إمكانية وفاء القرض في المستقبل، وذلك بهدف تجنب تراكم العجوز. يقول الجويني(٢٥): "ولكنِّي أُجَوِّز الاستقراض عند اقتضاء الحال، وانقطاع الأموال، ومصير الأمر إلى منتهى يغلب على الظن فيه استيعاب الحوادث لما يتجدد في الاستقبال".

ويقول الغزالي(٢٦): "فقد كان النبي عليه السلام – يستقرض: إذا جهز جيشًا، وافتقر إلى مال (...) ولسنا ننكر جواز الاستقراض ووجوب الاقتصار عليه، إذا دعت المصلحة إليه، ولكنْ: إذا كان الإمام لا يرتجي انصباب مال إلى بيت المال، يزيد على مؤن العسكر ونفقات المرتزقة في الاستقبال، فعلى ماذا الاتكال في الاستقراض مع خلو اليد في الحال وانقطاع الأمل في المآل ؟ نعم: لو كان له مال غائب، أو جهة معلومة تجري مجرى الكائن الموثوق به، فالاستقراض أولى".

---

(٢٤) بشور، عصام، **توازن الموازنة العامة**، ص١٤٨– ١٥٢.

(٢٥) الجويني، عبد الملك بن عبد الله، **الغياثي** : غياث الأمم في التياث الظلم، ط٢، تحقيق ودراسة : د. عبد العظيم الديب ([د. م] : مكتبة إمام الحرمين، ١٤٠١هـ)، ص٢٧٩.

(٢٦) **شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل**، تحقيق : د. حمد الكبيسي (بغداد : مطبعة الإرشاد، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م)، ص٢٤١– ٢٤٢.

ويقول الشاطبي[٢٧]: "والاستقراض في الأزمات إنما يكون حيث يُرجى لبيت المال دخل يُنتظر أو يُرتجى".

ويقول القاضي أحمد بن قاسم العنسي بصدد بيانه لشروط التوظيف[٢٨]: "أو قرض يغلب على ظنه أنه يجد وفاءه في المستقبل"، أي: لا يستعين الإمام بالتوظيف لتأمين المال اللازم إلاّ إذا استحال عليه الاستدانة، واشترط لجوازها أنْ يغلب على ظنه مجيء مالٍ إليه في الاستقبال.

وقد نص الجويني على أن الهدف من هذا الشرط، هو الخوف من تراكم العجوز، فقال[٢٩]: "ثم يقتضي الحال استرداد ما وفيناه على المقرض، ويستدبر الأمر، فلا يزال في رد واسترداد، وما أدَّى إلى التسلسل، فهو في وضعه لا يتحصل".

تلك هي أبرز أساليب تطبيق الموازنة الدورية في الفكر المالي الإسلامي.

- **المطلب الثاني: صعوبات تطبيق فكرة الموازنة الدورية**

يتطلب تطبيق فكرة الموازنة الدورية تحقق شروط تتعلق بالأشخاص القائمين على السياسة المالية، وأخرى تتعلق بنظرية الدورة الاقتصادية ذاتها.

أولًا: الأشخاص القائمين على السياسة المالية:

إن الدور الكبير الذي تلعبه الدولة عبر الموازنة الدورية في الحالة الاقتصادية، يتطلب توافر العديد من الصفات في القائمين عليها، كالآتي:

- باعتبار أن الموازنة الدورية هي موازنة إدارة أزمات، فهي تتطلب من القائمين عليها الحفظ والعلم، والحفظ مرده إلى الأمانة ومراقبة الله، والعلم مرده إلى الخبرة والكفاية في أداء العمل بإتقان واقتدار[٣٠].

وهذه الشروط قد تحققت في نبي الله يوسف الصديق عليه السلام، كما قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ * قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة يوسف: ٥٤- ٥٥].

فقيادة الأزمات تحتاج لقائد له صفات محددة؛ كالعلم والحفظ والأمانة والصدق[٣١].

---

(٢٧) **الاعتصام**، ٢ج، ط١، ضبطه وصححه : أحمد عبد الشافي (بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، ج٢، ص٣٥٩.

(٢٨) **التاج المذهب لأحكام المذهب** شرح متن الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، ٤ ج (صنعاء : دار الحكمة اليمانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، ج٤، ص٤٢٠.

(٢٩) **الغياثي**، ص٢٧٦.

(٣٠) القرضاوي، يوسف، **العقل والعلم في القرآن الكريم**، من التفسير الموضوعي للقرآن الكريم (٢)، ط١ (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م)، ص٨٣.

(٣١) عبد الرحمن، سامي، "الموازنات التخطيطية في القرآن الكريم"، **الاقتصاد الإسلامي** – المجلد الأول السنة الأولى (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م): ص ١٥٣- ١٥٧.

- أن يكون القائمون على السياسة المالية ذوي سمعة طيبة، ودراية بطريقة تسييس الناس وتحصيل منافعهم، وهذا كان من إحدى العوامل التي ساعدت النبي يوسف عليه السلام على تطبيق الموازنة التي أعدها.

يقول أحد الباحثين: "ومما أعان يوسف على كسب احترام الشعب أنه تقدم –لأول مرة– ببرنامج عمل محدد وواضح، وأنه حذرهم من أخطار المستقبل إن لم يتداركوا أنفسهم، وأعانه كذلك سمعة طيبة نقية بلغت القاصي والداني.

كل ذلك كفل ليوسف نجاحًا باهرًا وجعل منه الإداري الذي لا يبارى. بعد التخطيط للإنتاج"(٣٢).

- قدرة القائمين على أمر السياسة المالية على استنفار كل طاقات الشعب في حالات الطوارئ؛

ذلك أن يوسف عليه السلام لم يقف عند تفسير الرؤيا وحسب، ولكن شرع برسم خطة علمية تستغرق الشعب المصري كله ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ﴾، وتستغرق سنين بطولها، والسؤال الذي قد ينشأ عند سماع هذا الكلام: أليس الشعب المصري يزرع، فما الجديد في كلام يوسف عليه السلام؟

إن الجديد في مقدار التعبئة وتجنيد الطاقات وحشد القوى، والتوصية بالنشاط واستنفار كل الأفراد، **"إن الذي يخطط له يوسف باختصار هو مضاعفة الإنتاج وتقليل الاستهلاك؛ لأن الأزمات والظروف الاستثنائية تحتاج إلى سلوك استثنائي"**(٣٣).

ثانيًا: الدورة الاقتصادية:

يتطلب تطبيق فكرة الموازنة الدورية تحقق شروط صعبة تتعلق بنظرية الدورة الاقتصادية ذاتها، من ذلك:

- إن مدة الدورة الاقتصادية غير معروفة، فلكل دورة استقلالها الكامل، فتجد بعض الدورات قصيرة وبعضها غير منتظم.
- لكل دورة خصائص مميزة عن بقية الدورات، وهذا يجعل التناظر بين فترة الكساد وفترة الازدهار صعب المنال، بحيث يصعب استنتاج وقائع تكون صالحة بشكل عام.
- يصادف تطبيق فكرة الموازنة الدورية صعوبتين أساسيتين: نفسية وفنية.

(٣٢) نصر، محمد بن موسى، والهلالي، سليم، **إتحاف الإلف بذكر الفوائد الألف والنيف من سورة يوسف** – عليه السلام، ٢ج، ط١ (الرياض: مكتبة الرشيد ناشرون، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، ج١، ص٥٤٨، نقلًا عن: نوفل، أحمد، سورة يوسف دراسة تحليلية، ص١٤٠.

(٣٣) نصر، محمد بن موسى، والهلالي، سليم، **إتحاف الإلف بذكر الفوائد الألف والنيف من سورة يوسف** – عليه السلام، ص٤٠٨ –٤٠٩.

تنتج الصعوبة الأولى من الحالة النفسية العامة حيث يصعب مقاومة التيار العام الذي يسود حالة الركود من التشاؤم العام.أمَّا الصعوبة الفنية فتكمن في تحديد بدء تنفيذ المشاريع وفي إيقافها حسب مقتضيات الحالة الاقتصادية.

- إن دور الموازنة الدورية في الحد من أثر تقلبات الدورة الاقتصادية محدود للغاية، فهي غير قادرة وحدها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فهي إحدى الوسائل المؤثرة في الحالة الاقتصادية، التي تحول دون الآثار السلبية للدورة الاقتصادية.

فالموازنة الدورية يجب أن تدخل كإجراء ووسيلة ضمن خطة عمل عامة وأشمل، تتناول النواحي الاقتصادية والنقدية والمالية(٣٤).

الخاتمة:

في خاتمة البحث يمكن ذكر **أهم النتائج** التي توصل إليها البحث:

١) واكب التطور الاقتصادي لوظائف الدولة مفهوم الموازنة العامة، فبعد أن كان مفهومها مقتصرًا على صناعة التوازن الحسابي بين نفقات وواردات الدولة، أصبحت في ظل تنامي الدور الاقتصادي للدولة الأداة الرئيسة لتطبيق السياسات المالية وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

٢) لم تعد قاعدة التوازن الحسابي السنوي التقليدية قابلة للتطبيق في ظل تطور الدور الاقتصادي للدولة، فأصبح تطبيقها في ظل الأزمات الاقتصادية يعد سياسة اقتصادية غير رشيدة، الأمر الذي هيأ المناخ لتطوير قواعد إعداد الموازنة العامة، وشمل هذا التطوير توسيع الإطار الزمني لقاعدة توازن الموازنة، فبدلًا من تحقيق التوازن كل سنة مالية كما في المالية العامة التقليدية، أصبح المطلوب تحقيق التوازن كل دورة اقتصادية، وهذا ما يدعى بالموازنة الدورية.

٣) تقوم الموازنة الدورية على ملاحظة أن التاريخ الاقتصادي يشهد في كل دورة منه تعاقب أربعة مراحل: انتعاش، رخاء، ركود، وكساد.فتقوم الدولة عبر موازنتها بالتدخل في هذه المراحل، بين مرحلة التوسع ومرحلة التقلص، بعمل معاكس لكل مرحلة؛ ففي مرحلة التوسع تحتفظ بالفوائض المتحققة خلالها، أمَّا في مرحلة التقلص فتقوم بحقن الحالة الاقتصادية بالفوائض المدخرة؛ لتنشيط الحالة الاقتصادية من الركود، فتقوم بإجراء تقاص بين مرحلتي التوسع والتقلص، لتظهر الموازنة في نهاية الدورة الاقتصادية بمرحلة توازن.

(٣٤) بشور، عصام، **توازن الموازنة العامة**، ص١٦٤ – ١٦٥.

٤) للموازنة الدورية خصائص عديدة، تدور في مجملها حول توسيع الإطار الزمني لمفهوم التوازن، وما يتطلبه هذا من تدخل في الحالة الاقتصادية؛ للمحافظة على التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

٥) إن الموازنة التي أعدها نبي الله يوسف الصديق عليه السلام، لمواجهة أزمة الجفاف التي واجهتها مصر في عهده، تتطابق مع مفهوم الموازنة الدورية، حيث اعتمد في تحقيق التوازن على نظرية الدورات الاقتصادية، لا على سنوية التوازن. وكذا الحال في الموازنة التي أعدها الخليفة عمر الخطاب رضي الله عنه؛ لمواجهة أزمة الرمادة في الحجاز.

٦) فرضت الطبيعة الخاصة للإيرادات العامة في الفكر المالي الإسلامي نفسها على قواعد إعداد الموازنة الدورية، فهي تقرر مبدأ سنوية الموازنة، وقاعدة التوازن، كما في الفكر المالي المعاصر. لكن قاعدة العمومية لا تتطابق إلَّا مع الإيرادات غير محددة وجوه الإنفاق، وهذه القاعدة أثَّرت بدورها على قاعدة وحدة الموازنة، التي لم يُعمل بها الفكر المالي الإسلامي؛ باعتبار أن هناك إيرادات مخصوص كل واحد منها بوجوه إنفاق معينة.

٧) إن تطبيق الموازنة الدورية إمَّا أن يبدأ في مرحلة الازدهار، أو يبدأ في مرحلة الركود.

فإذا بدأت الدولة في التطبيق بمرحلة الازدهار، فهذا يمكنها من تكوين احتياطي تُعده لمواجهة الأزمة في المستقبل. وإذا بدأت تطبيقه في مرحلة الركود، فإنها تستعين على مواجهة الأزمة بالقروض العامة، بحيث تتمكن من أداءها في مرحلة الازدهار، دون أن يجر ذلك تراكم العجوز.

٨) هناك صعوبات في تطبيق فكرة الموازنة الدورية، ترجع إمَّا إلى الأشخاص القائمين عليها، وإمَّا إلى الدورة الاقتصادية التي يرتكز إعدادها عليها.

المصادر والمراجع

التوراة: سفر التكوين: الإصحاح الحادي والأربعون.

إبراهيم يوسف، يوسف. النفقات العامة في الإسلام: دراسة مقارنة. القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٠م.

البخاري (ت ٢٥٦هـ)، محمد بن إسماعيل بن بردذبه. الجامع الصحيح. حقق أصولها وأجازها: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز. بيروت: دار الفكر، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

بشور، عصام. الأصول العلمية لتنظيم الموازنة. جامعة دمشق: كلية الحقوق، ١٤٠٢- ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢-١٩٨٣م.

بشور، عصام. توازن الموازنة العامة. جامعة دمشق: كلية الحقوق، ١٤٠٤- ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤- ١٩٨٥م.

البلاذري (ت ٢٧١هـ)، أحمد بن يحيى بن جابر.فتوح البلدان. [د. م: د. ن: د. ت].

التيجاني حمودي، صلاح. "معالجة الخليفة عمر بن الخطاب لمشكلة المجاعة في عام الرمادة". مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي المجلد (١) (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م): ص ص٧٩- ١٠٢.

الجويني (ت ٤٧٨هـ)، عبد الملك بن عبد الله. الغياثي: غياث الأمم في التياث الظلم. ط٢. تحقيق ودراسة: د. عبد العظيم الديب. [د. م]: مكتبة إمام الحرمين، ١٤٠١هـ.

الحليسي، نواف. المنهج الاقتصادي في التخطيط لنبي الله يوسف عليه السلام. التاريخ الاقتصادي من خلال القرآن الكريم (١). ط٢. [د.م]: [د.ن]، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

الداودي (ت ٤٠٢هـ)، أحمد بن نصر. كتاب الأموال. ط١. تحقيق ودراسة ومقارنة: رضا محمد سالم شحادة. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

رسائل إخوان الصفا. ج١: طبع ببلدة بمبئ في محلة بهيندي بازار بمطبعة نخبة الأخيار.١٣٠٥هـ. ج٢- ٤: طبع بيروت: دار صادر[د.ت].

زكريا، فؤاد "ترجمة ودراسة". جمهورية أفلاطون. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.

سالم بدر، سوسن. إدارة ومعالجة الأزمات في الإسلام. ط١. القاهرة: دار النشر للجامعات، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، إبراهيم بن موسى. الاعتصام. ط١. ضبطه وصححه: أحمد عبد الشافي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

الطرطوشي (ت ٥٢٠هـ)، محمد بن محمد بن الوليد الفهري. سراج الملوك. [د.م]: [د.ن]، ١٣٩٩هـ.

عبد الرحمن، سامي. "الموازنات التخطيطية في القرآن الكريم". الاقتصاد الإسلامي – المجلد الأول السنة الأولى (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م): ص ١٥٣- ١٥٧.

عبد الفتاح الأبجي، كوثر. "الموازنة في الفكر المالي الإسلامي".الإدارة المالية في الإسلام. عمان: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية- مؤسسة آل البيت، ١٩٩٠م.

عبد الواحد، السيد عطية. مبادئ واقتصاديات المالية العامة النفقات العامة – الإيرادات العامة – الموازنة العامة دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

عدلي ناشد، سوزي. المالية العامة النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٣م.

العنسي، أحمد بن القاسم. التاج المذهب لأحكام المذهب شرح متن الأزهار في فقه الأئمة الأطهار. صنعاء: دار الحكمة اليمانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

الغزالي، محمد بن محمد (ت٥٠٥هـ). التبر المسبوك في نصيحة الملوك. راجعه: سامي خضر. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، [د. ت].

الغزالي، محمد بن محمد. إحياء علوم الدين. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م.

الغزالي، محمد بن محمد. شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل. تحقيق: د. حمد الكبيسي. بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.

القرضاوي، يوسف. العقل والعلم في القرآن الكريم. من التفسير الموضوعي للقرآن الكريم (٢). ط١. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل الدمشقي. البداية والنهاية. ط٣. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. بيروت: دار الفكر، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

محمود الكفراوي، عوف. سياسة الإنفاق العام في الإسلام وفي الفكر المالي الحديث دراسة مقارنة. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، [د.ت].

ابن منظور (ت ٧١١هـ)، جمال الدين محمد. لسان العرب. تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون. طبعة جديدة محققة ومذيلة بفهارس مفصلة. القاهرة: دار المعارف، [د. ت].

نصر، محمد بن موسى، الهلالي، سليم. إتحاف الإلف بذكر الفوائد الألف والنيف من سورة يوسف – عليه السلام. ط١. الرياض: مكتبة الرشيد ناشرون، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

أبو يوسف (ت ١٨٢هـ)، يعقوب بن إبراهيم. كتاب الخراج. بيروت: دار المعرفة، [د. ت].